الباب الثاني

الاستيعاب التصوري

الآليات والعوائق

مدخل

إذا كانت الرسالية هي الطابع الذي يطبع مشروعنا المجتمعي على مستوى التصور والتنظيم ، فإن وضع دعائم هذا البنيان الرسالي في سكة الطريق ، تمثلا وتفعيلا وتشغيلا ، يحتاج إلى تعميق آليات الاستيعاب حتى تصير الرسالة ملكا للناس وللأعضاء ، يستلهمونها في كل أعمالهم وانشغالاتهم ، ويصرون إلى الاستمساك بمقوماتها وتحدياتها دون انتظارية أو تردد أو حيرة .

إن مسيرة الإصلاح بدون استيعاب عميق للأبعاد الرسالية في مشروعنا المجتمعي كمن يبحر دون أن يعرف إلى أين يريد أن يصل .

كما أن طريق الإصلاح لا ينبغي أن يتخذ بطريقة مثالية ، بل لابد أن يكون التفكير في العوائق جزءا من التفكير في المسار العام ، ذلك أن الوعي بالعوائق يساعد على دفعها والتغلب عليها وتحصين المشروع المجتمعي من آفاتها ، حتى لا تتحول إلى أورام تحد من آفاق التأثير المجتمعي .

فالارتهان لمنجزات مرحلة التأسيس يجعل المشروع متوقفا عند ما أنجز ولا يدفع به نحو المستقبل الذي هو أفق النهضة الإسلامي ، والنقد من أجل النقد يعطل الطاقات ويوجهها إلى غير وجهتها الصحيحة ، وعدم الوعي بالأعراض الجانبية في مسار الفعل المجتمعي يكون سببا في التردد ، والاتكال على منجزات الجماعة يؤدي إلى سيادة الاسترخاء لدى الأفراد .

إن التفكير في آليات الاستيعاب وعوائق الطريق من مستلزمات تعزيز الأفق الرسالي لمشروعنا المجتمعي .

المبحث الأول

آليات الاستيعاب

من المسلمات التي نحتاج إلى التذكير بها بين الفينة والأخرى ، هي أن العمل الدعوي الرسالي ليس مجرد آمال وأحلام وتطلعات في المستقبل فقط ، وليس مجرد شعار للتعبئة وتجييش النفوس ، بل هو بين هذا وذاك عمل مساهم في البناء الشامل للأمة .

ولذلك يحتاج هذا العمل إلى العديد من الدعائم والآليات ، لعل أبرزها خمس آليات تحقق هذا الاستيعاب ، فهو يحتاج أولا إلى الآلية التصورية التي تعمل القيادة على تعميقها وشرحها للأعضاء ، ويحتاج ثانيا إلى الآلية المنهجية التي تقوم على خلق فضاءات فكرية للنقاش والتساؤل والتفكير النقدي في المشروع ، ويحتاج ثالثا إلى الآلية التربوية التي ترتكز على قيم المسؤولية والفعالية والإتقان في الإنجاز ، ويحتاج رابعا إلى الآلية التدافعية التي يستصحب المشروع من خلالها التحديات الكبرى بروح واقعية ، ويحتاج خامسا وأخيرا إلى الآلية التخطيطية التي تساعد على استثمار الفرص وابتكار الحلول والبدائل .

الآلية التصورية وتحدي الاستيعاب

إن الوضع الطبيعي هو أن تكون القيادة مستوعبة للمشروع ولتحدياته ، وفي نفس الوقت يكون الأعضاء العاملون مدركين جسامة المسؤولية وعظمتها .

إن مرتكز الوضوح وحسن الاستيعاب ، يحيل على معنى أساسي من معاني المسؤولية في الإسلام ، ونقصد المشاركة بين القيادة والأعضاء في تحقيق قدر عال من الاستيعاب للمشروع في ضوء بعدين أساسين :

البعد الأول : يتعلق بدور القيادة في توضيح التصورات والمنهج الفكري والتربوي والعملي للمشروع .

البعد الثاني : يتعلق بحسن الاستيعاب من طرف الأعضاء للرؤية والرسالة والأهداف ووسائل العمل ومنهجية التنزيل والتفعيل .

الاستيعاب مسؤولية القيادة :

والقيادة مسؤوليتها أكبر من الأعضاء في البعدين معا ، فليست مهمتها هي «التوضيح» فقط وعلى العضو الاستماع والتنفيذ ، بل إن القيادة تتحمل مسؤولية ضعف استيعاب المشروع إن حصل وعم ، فهي مسؤولة على وضع رؤية ورسالة واضحة وملهمة لأبناء المشروع ، توقظ فيهم حماس الفعل والعطاء والتضحية ، وأيضا اختيار رسالة تخاطب الروح والعقل ، أي رسالة تخاطب الإنسان الرسالي الحامل لهموم نهضة الأمة واستعادة مجدها ، قبل أن

تخاطب «أداة التنفيذ» ، وهنا ولا شك ينبغي أن تحمل هذه الرسالة معاني الطموح والتفكير الذي يوسع من إدراك العضو ومن تطلعاته .

إن حديث حركة التوحيد والإصلاح في رسالتها ـ مثلا ـ عن «الإسهام في بناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة» ، من شأنه أن يعلي من همم الأعضاء ويوقظ حماسهم ، ويوسع فضاء تفكيرهم ، ومخيالهم الفردي والجماعي ، نحو الالتصاق بقضايا الأمة والإنسان ، والدفاع عنها ، كما يجعل من تحديات الأمة الإسلامية في علاقاتها مع الآخر ، ضمن سياق حضاري تدافعي باعثا على العطاء والمبادرة والمساهمة في الإصلاح ، فليست تلك العبارة من الأحلام العسيرة ، بل هي من الأماني المرغوبة .

والرسالة إن كانت حاملة لمعاني الأمل والآفاق البعيدة المدى ، فإن ذلك لا يعني أنها بعيدة عن الواقع ومتغيراته . ودورالقيادة أساسي في الانتقال بالأعضاء من مستوى الطموحات الكبيرة ، إلى مستوى المبادرات العملية .

ولذلك فحينما تتحدث حركة التوحيد والإصلاح في الشق الآخر من رسالتها عن «الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به ، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة » ، فإن من شأن هذه الرسالة المأمولة أن تبعث الإحساس عند الفرد المسلم الذي ينتمي لهذا المشروع بأن له مسؤولية ودورا في هذا «الإسهام» ، بحيث يكون العمل الجاد بالنسبة لكل عضو في الالتزام بالإسلام عقيدة وأخلاقا ومنهج حياة ، إسهاما في الإصلاح الشامل لإقامة الدين في المجتمع والأمة ، فالمرأة المنخرطة في جمعية نسائية ، والرجل

الذي يشتغل بالعمل التنموي الخيري ، وعضو الحركة الذي يؤطر مجلسا تربويا ، أو الذي يدعو جاره للالتزام بالدين ، هم جميعا يتحركون في ضوء رسالة الحركة ، التي تدفعهم إلى الإحساس العميق بأن عملهم اليومي المباشر ذاك هو عمل يندرج في قلب رسالة الحركة التي تطمح لإقامة الدين على مستوى الفرد والمجتمع والأمة ، وهذا الوضوح من مستلزمات نجاح مسيرة الدعوة ، وهو ما يحتاج إلى تواصل قيادي دائم ، التذكير بالرسالة و«أصول الاجتماع» في ظل الحركة بين كل وقت وحين ، ومنع النمطية الدعوية .

الوسطية والاعتدال ليست ارتخاءً :

فالحديث عن الوسطية والاعتدال في خطاب حركتنا ـ مثلا ـ حديث مؤصل ومتجذر ، غير أن القيادة يجب أن تتحمل مسؤوليتها في رفع الغموض عن مثل هذه القيمة ، حتى لا تفهم الوسطية ركونا وارتخاءً وارتفاعا عن واقع التدافع وحقائقه ، بل الوسطية والاعتدال تحديات واقعية ومجاهدة يومية تحول بين الوقوع في التسيب والذوبان من جهة والغلو والتشدد من جهة أخرى ، وتلك درجة تحتاج إلى حضور فعال وحنكة في المراس الحركي والدعوي ، وفي التعامل مع الأحداث والمستجدات السياسية والاجتماعية والثقافية .

إن قيام القيادة بهذه الأدوار يمنع الوقوع في مأزق السرعتين في الاستيعاب بين الخاص والعام ، وبين القيادة والأعضاء ، إن الوضع الطبيعي هو أن تكون القيادة مستوعبة للمشروع ولتحدياته ، وفي نفس الوقت يكون الأعضاء العاملون مدركين جسامة المسؤولية وعظمتها ، ذلك أن العمل الإسلامي

الراشد يستلزم أن يكون فيه الاستيعاب الفكري والتصوري والتربوي للمشروع مشتركا وبنفس المستوى بين القيادة وجميع الأعضاء ، وهو ما ينبغي أن تبذل فيه مجهودات كبيرة ومستمرة ومنتظمة .

وإذا كانت القيادة تتحمل المسؤولية الأكبر في الاستجابة لتحدي الوضوح وحسن الاستيعاب لتعزيز نجاح المشروع الرسالي ، فما موقع الأعضاء العاملين من ذلك؟ الجواب عن السؤال يستلزم حديثا خاصا عن المرتكز الثاني من مرتكزات العمل الدعوي الرسالي ، أي : مرتكز قوة الانخراط الذاتي .

قوة الانخراط الذاتي مسؤولية الأعضاء :

إذا كانت القيادة تتحمل المسؤولية الأكبر في الاستجابة لتحدي الوضوح وحسن الاستيعاب لتعزيز نجاح المشروع الرسالي ، فما موقع الأعضاء العاملين من ذلك؟

إن أول ما يجب التذكير به في هذا الصدد ، هو أن مناط التكليف فردي ، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن الحساب بالثواب والعقاب يوم القيامة لا يكون إلا فرديًا . ثم إن هذا التساؤل ، يدفعنا إلى التذكير بأحد المقتضيات الأساسية لمفهوم العضوية داخل الحركة ، فهي ليست انتماء سلبيا لائحيا ، بل يجب أن تكون التزاما رساليا مبعثه «الدافعية الذاتية» التي ينتجها «الوضوح وحسن الاستيعاب » .

وإننا نحتاج أن نضع هذه المسألة في سياق رؤيتنا لمفهوم الانتماء الرسالي ؛ ذلك أن العضوية تطورت داخل الحركة في سياق التطور التنظيمي والفكري

العام للحركة ، فإذا كان الانتماء ، في ظل منطق «التنظيم الجماعة» غاية في حد ذاته ، بحيث تكون عضوية الفرد تعزيزا للتنظيم البديل الذي يتطور وينمو بتطوره الكمي والعددي ، فإن فلسفة «التنظيم الرسالي» في مدرسة التوحيد والإصلاح ، تعتبر أن الانتساب هو فقط مقدمة وبداية للعمل الحقيقي في الإعداد والتأهيل والبناء التربوي والفكري للعضو المنتسب ، لكي ينخرط في المهام الرسالية للمشروع . وبهذا المعنى فإن الانتماء مبدؤه الانتساب وغايته الارتقاء والسمو نحو قوة الانخراط الذاتي .

محفزات الدافعية الذاتية : إيمان واعتزاز وأمل :

« ونذكر في هذا المقام بثلاث محفزات للدافعية الذاتية :

أولا : الإيمان القوي : لابد أن ندرك أن أول أساسيات المبادرة والعطاء ، حسن الصلة بالله تعالى وعظيم الإيمان به وجميل التوكل عليه والخوف منه .

إن الإيمان هو الأصل الكبير للحياة ، الذي ينبثق منه كل فرع من فروع الخير ، وتتعلق به كل ثمرة من ثماره ، والعمل الصالح هو الثمرة الطبيعية للإيمان ، فالإيمان الحقيقي حركة وعمل وبناء وتعمير وليس انكماشا وسلبية وانزواء : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾ [التوبة:٣٨] .

ثانيا : الاعتزاز بالانتماء : والذي يتجلى أساسا في الاعتزاز بالفكرة الإسلامية التي يمثلها المشروع ، وبأن «المستقبل لهذا الدين» تحقيقا للخيرية وللشهود الحضاري ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ

تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] .

وقوة الشعور بالانتماء تقوم على اليقين في المشروع ، رؤية ورسالة وأهدافا ، والإحساس بالتميز والثقة في القدرة على الفعل والجودة في الأداء والانتظام فيهما .

وبالمقابل فالاعتزاز ليس غرورا أو استعلاء ، وليس تقاعسا أو تكاسلا ولا اكتفاء بترديد منجزات هيئات الحركة وأعضائها الآخرين ، بل لا غنى للعضو المنتمي عن العمل والبذل والعطاء وتنزيل البرامج الفردية والمساهمة في المهام الجماعية .

ثالثا : الأمل في النجاح : فسواء كان العمل صغيرا أو كبيرا ينبغي أن يكون أملنا فيه ثابتا ، والباعث على الأمل والدافع إليه هو التحلي بالروح الإيجابية في العمل ، التي تجعل العضو مساهما في حل المشكلات وليس جزء منها ، وتجعل أعماله كلها إبداع وإتقان وتميز وعزائم متقدة وغير محكومة بهواجس الإحباط والرسوب والقنوط والعجز والحيرة ، وغيرها من مثبطات العزائم والهمم .

إن قوة الانخراط الذاتي للأعضاء هي المؤشر الفعلي على حسن الاستيعاب التصوري والفكري والتربوي للمشروع الذي يحملونه ، كما أن العضو الرسالي «هو الذي يمارس العمل بكفاءة وفاعلية ، وهو حامل للمشروع الرسالي الإصلاحي يخوض به غمار التغيير مدافعة واقتحاما للعقبات» ، وهي المعاني التي تدل مجملة على أن الفرد/ العضو إذا لم ينخرط في المشروع بدافعية ذاتية مقدرة ، فإنه يصير في وضع المنفذ الفاقد لروح العطاء .

الآلية المنهجية وضرورة التفكير الجماعي

واعون بأن الطبيعة الإصلاحية لحركتنا تستلزم أن نظل إطارا إصلاحيا حاضنا للسؤال الذي يستنير بالهدي القرآني ويسترشد بالنهج النبوي ويستلهم الدور التاريخي للمصلحين عبر التاريخ

تبنى القسم الفكري لحركتنا خلال هذه المرحلة ما سمي دورات السؤال ، باعتبارها أحد أبعاد التأطير المنهجي والفكري المطلوبة اليوم .

فما هي الرؤية الحاكمة لتطوير الآلة المنهجية ضمن كسبنا الفكري؟

سيرورة التفكير :

لا شك أن التساؤل عن المشروع والتفكير في مجرياته مسألة مبدئية وليست مسألة انفعالية ، إذ أتصور بأن كل حركة مجتمعية وكل نخبة قائدة لمشروع مجتمعي تحتاج بالضرورة إلى الانتباه لأهمية الانخراط في «سيرورة التفكير» الجاد والجريء حول رهانات مشروعها الإصلاحي بشكل مستمر ، لأجل التفاعل الحيوي مع المتغيرات العميقة التي تهم مجال اشتغالها وحراكها ، حتى لا تسقط في الجمود والابتعاد عن أسئلة الواقع التاريخي والمجتمعي الحقيقية ، فتصير إلى العزلة والهامشية وضيق الأفق .

التفكير الاستباقي ضرورة ملحة :

كما أنني أعتقد أن النقد الذاتي والتفكير الاستباقي مبدأ أساسي وعامل تحريك حقيقي للتطوير المستمر لأية حركة مجتمعية ، إذ هو الذي يجعلها تدرك

أن اجتهاداتها واختياراتها نسبية وهو الذي يصونها من فكر النهايات ومن الوثوقية الجدية مصداقا لقوله تعالى : ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

[الإسراء:٨٥]

إن التجديد بما هو اختيار منهجي نتوسله في فكرنا الإصلاحي ، يستلزم الحاجة لفضاءات تفكير جماعية تضمن التلازم الموضوعي بين «حركة الفعل» و«حركية التفكير» ، ولذلك قلنا في رؤيتنا : «الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به» ، فتجديد الفهم ملازم لتجديد العمل ، واستدعاء الأسئلة الدافعة عملية منهجية ضرورية لتحقيق الوصل بين التفكير والتدبير ، وبين المثال والواقع ، وبين التحدي والاستجابة .

إن سيرورة التفكير وفق فلسفة التجديد ، تساهم في توسيع آفاق النظر في انشغالات المرحلة واهتماماتها الأساسية ، وهي مدخل أساسي لأجل استشراف آفاق التحديات الجديدة ، كما أنها تسمح باستباق الوضع المستقبلي لمجتمعنا ، ومن ثم لاختياراتنا الأساسية ، مما يحول دون السقوط في حبال «الانسداد» .

استئناف واستكشاف وإشراك :

في ضوء هذه الموجهات الدالة ، تولدت الحاجة إلى ما سميناه «مبادرة السؤال» ، التي نعتبرها في العمق ، مبادرة استئناف وتطوير ، ومبادرة استكشاف وتحصيل ، ومبادرة إشراك وتفعيل :

فهي مبادرة استئناف وتطوير : لأن المفروض فيها أن تتفاعل مع سياقات

بناء مشروعنا الإصلاحي ، التي انبنت وفق مراجعات ومواقف تاريخية من العديد من القضايا ، وعبرت عنها أدبياتنا التصورية وكتابات نخبة الحركة وقيادتها ، ولذلك فإن مبادرة السؤال والتفكير الجماعي ، تستأنف هذا الكسب الفكري الأصيل .

وهي مبادرة استكشاف وتحصيل : لأن الهدف الذي نقصده في العمق هو تحديد الإشكالات الفكرية الكبرى التي تواجه المسلم المعاصر في عصر العولمة ، وصياغة الإشكالات التي من شأنها الإسهام في إطلاق حركة فكرية مجددة داخل حركة التوحيد والإصلاح ، وفي محيطها الفكري والثقافي ، تساعدها في استكشاف واستنباط أسئلة التحديات الداخلية والخارجية لأمة الإسلام ، وأسئلة التحديات التي تواجهها الحضارة الإنسانية .

وهي أيضا مبادرة إشراك وتفعيل : إشراك يطمح إلى جعل الإنتاج الفكري همًّا جماعيا ، لا تقوم به فقط قيادات الحركة الحاملة للشرعية التاريخية ، بل أيضا يشارك فيه شباب الحركة وباحثوها وأساتذتها ، وهي مبادرة تفعيل ؛ لأن السؤال الذي نرومه ليس ترفا فكريا ومجهودا إضافيا يتم على هامش تحديات المرحلة ورهاناتها العملية ، بل ينبغي أن يكون السؤال الفكري الذي نطرحه متفاعلا مع الأسئلة المنبعثة من الحركية الفعلية لمشروعنا ، إذ الأسئلة الصحيحة ـ في نهاية المطاف ـ هي تلك التي تنبعث من رحم التفاعل العميق مع معطيات الممارسة العملية ، فالسؤال حول التنظيم والمشروع ـ مثلا ـ ليس الباعث من ورائه بالضرورة الرغبة في تغيير الصيغ الحالية للعمل أو التشكيك في مصداقيتها العملية ، بل هو في العمق تعبير عن الجرأة في التفكير

الاستشرافي الذي يسمح بان يجعل من ذاته التنظيمية المنتجة موضوع سؤال وتفكير؛ إنه بالفعل بحث عن الفعالية الإصلاحية .

إننا واعون حينما نطرح الحاجة للسؤال الفكري استئنافا واستكشافا وإشراكا ، بأن الغاية ليست هي أن نتحول إلى مؤسسة فكرية ، أو فضاء معرفي للتفكير المجرد عن حيوية الإصلاح وحرارة الفعل التاريخي المرتبط بالأسئلة الحقيقة للمجتمع والأمة والإنسانية جمعاء ، أو التفكير التأملي البعيد عن حركة الواقع وتحولات العصر ، بل نحن واعون بأن الطبيعة الإصلاحية لحركتنا تستلزم أن نظل إطارا إصلاحيا حاضنا للسؤال الذي يستنير بالهدي القرآني ، ويسترشد بالنهج النبوي ويستلهم الدور التاريخي للمصلحين عبر التاريخ ، من أجل تجديد فهم الدين والعمل به ، والإسهام في إصلاح أوضاع مجتمعاتنا وتنمية شروط النهضة فيها .

الآلية التربوية
المسؤولية والفعالية والإتقان

كيف نجعل من المحفِّزاتِ الإيمانيةِ قيمةً إضافيةً للقواعد السُّننية التي تنتج المسؤوليةَ والفاعليةَ وتعززها في فعلنا الإصلاحي؟

تعتبر الآلية التربوية من أهم مداخل الاستيعاب الإيماني والقيمي ؛ إذ الإسلام في العمق رسالة تربوية لإصلاح النفس والمجتمع .

والتربية كما نفهمها هي تلك الجهود التي يبذلها الفرد في مجال تنمية ما هو خير فيه وإصلاح نفسه ، فتتحقق بذلك توبة الالتزام والاستقامة ، التي تؤدي إلى إصلاح المجتمع .

ومن الأسئلة المؤرقة في العمل الإسلامي ، الذي ينشد تزكية النفس ورسالية الفرد ، ويحمل مهمة ورسالة إقامة الدين وإصلاح المجتمع وتحقيق النهضة الراشدة ، انطلاقا من مقاصد الدين ، والتي ينبغي أن يتجدد طرحها باستمرار ، سؤال المسؤولية والفاعلية ، وشروط تحققها في الفرد والجماعة ، لأجل الاستجابة لتلكم المهمة والرسالة .

تكامل المحفزات الإيمانية والمحفزات السننية :

فكيف نجعل من المسؤولية التي تتأسس على المحفزات الإيمانية أساسا في خطابنا التربوي والدعوي ، دونما إغفال للمحفزات السننية التي وضعها الله عز وجل في ذات الإنسان ، والتي تعتمدها المؤسسات والشركات والهيئات

الإدارية والتجمعات البشرية المختلفة ، والتي تتحقق فيها فعالية مقدرة ودينامية أكبر؟

كيف إذن ، نجعل من المحفزات الإيمانية قيمة إضافية للقواعد السننية التي تنتج المسؤولية والفاعلية وتعززها في فعلنا الإصلاحي ، في تكامل وتناغم تصوري وعملي؟

إن من مسلمات التصور الإسلامي ، أن من أسباب ضعف الفعالية والمسؤولية عند الفرد المسلم ، ضعف الحوافز الإيمانية ؛ لأن الفعالية نتيجة مباشرة لقوة إيمان المسلم ويقينه بما يؤمن به ، كما أنها ترجمة عملية وحضارية للإيمان ، إذ الإيمان الحق يلزم عنه ضرورة المسؤوليةِ الحقة والالتزام بالواجب ، في الدعوة إلى الحق ، والدعوة إلى التواصي بالصبر على الحق .

إن الرؤية التكاملية للإسلام تنظر إليه باعتباره تصورا وممارسة ، قولا وفعلا؛ إنه فعالية وجدانية تقوم على أساس العبادة ، التي تنتج فعالية حضارية تقوم على أساس العمران ، بهذا المعنى وعلى أساسه نفهم المسؤولية في الإسلام ، باعتبارها نتيجة لتفاعل الإنسان المسلم مع المحفزات الإيمانية ، وأيضا مع المحفزات السننية النفسية والاجتماعية المتصلة بها .

وهكذا ، فلا تعارض في التصور الإسلامي بين المحفزات الإيمانية ، والمحفزات السننية التي أودعها الله ﷻ في الذات الإنسانية ، وإذا كانت الأولى تجد حضورها القوي في خطابنا التربوي والدعوي ، بحيث كثيرا ما نعلل ضعف المسؤولية والفعالية بضعف التربية ، أي بضعف الوازع الإيماني

والمحفزات الإيمانية ، فلماذا لا يجتهد علماء ودعاة ومربو الحركة الإسلامية في توسيع مفهوم التربية لتكون قاعدته ، تزكية النفس بالحوافز الإيمانية ، وفي نفس الآن ، البحث في القواعد السننية والقوانين التاريخية للفاعلية ، والتي استثمرتها العديد من التنظيمات والمؤسسات الإدارية والاجتماعية .

إن هذا التكامل المطلوب يستلزم في العمق تطوير مستويات الاستجابة ، للاحتياجات الطبيعية للإنسان في الانتساب والإنجاز والاعتراف بالأعمال وغيرها من الرغبات التي إذا تحققت للعضو ، تحققت معها الفعالية في الإنجاز والمسؤولية في الكسبِ والعطاءِ؟

ثم ماذا ؟

وبناء على ما سبق ، ووفق فلسفة التكامل بين المحفزات الإيمانية والمحفزات السننية ، ينبغي أن ننتبه إلى ما يلي :

كيف لنا أن نجمع بين المقومات التي تدعو إلى الانتساب للإسلام وللدعوة والعمل الجماعي باعتبار ذلك فريضة شرعية ، لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت:٣٣] ، وفي نفس الوقت نستجيب لرغبة الفرد في الانتماء باعتبارها حاجة إنسانية؟

وكيف نجمع بين معاني التكليف والاستجابة لرغبة الإنسان في الإنجاز؟ وهو ما يجسده إشراك الأعضاء في الأعمال لتقوية الحافزية .

وكيف نفرق بين رغبة الإنسان في الاعتراف بعمله وتقدير مساهمته وإعطائه أهميته اللائقة ، وفي نفس الوقت عدم التخوف من اعتبار ذلك من

المدح المذموم؟

ثم كيف نتجنب الوقوع في منطق الانتظارية فيما يخص الرفع من منسوب الفاعلية والانخراط في المسؤولية ، ونستجيب لرغبة الانسان في امتلاك القدرة والمهارة في العمل ، ولن يتم ذلك إلا باعتماد وتطوير قواعد التكوين والتكوين المستمر ، الذي يعتد به للرفع من القدرات التنافسية في جميع المنظمات والهيآت؟

إن هذه الاستجابات التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر ، تستلزم من الدعاة في العمل الإسلامي ، العمل على تأصيل تلك المقومات السننية التي تضمن النجاح وتعضد الممارسة الدعوية ، في اتجاه التكامل بين خطاب المحفزات الإيمانية ، وفي نفس الآن ، استيعاب القواعد السننية التي ظهرت فائدتها في الممارسة التاريخية لمختلف المؤسسات والتنظيمات .

وفي المحصلة ، فإن الاهتمام الدعوي بسنن الفعالية البشرية التي تجد سندها التصوري والمرجعي في المحفزات الإيمانية البانية ، وفق نظرة تكاملية ، مسألة ملحة لتطوير مستوى الاستجابة للحاجات والرغبات الإنسانية في خطابنا الدعوي والفكري والاجتماعي ، وأيضا من المقومات التي تجعلنا أقرب إلى الناس ، بما يمس كينونتهم وضميرهم الجماعي ووعيهم الحضاري ، في مختلف المجالات والأصعدة .

الآلية التدافعية
والميزة التنافسية للمشروع

من غفل عن تجديد آليات المدافعة الفكرية والروحية والمادية تجاوزته الأحداث وتراجعت فاعليته عن مواكبة حركة التدافع ، وقذفت به القوى المتدافعة إلى المؤخرة ليدفع ثمن استرخائه وفتوره» .

الطيب برغوث :

لا يستقيم حديثنا عن آليات الاستيعاب الرسالي ، ولا تكون له فائدة إن لم يبرز بشكل جلي على مستوى تحقق قيم الفعالية في التدافع ، باعتبار هذه الأخيرة عملية مشتركة بين القيادة والأعضاء ، وأيضا عملية تخترق مجمل نواحي الفعل الإنساني .

ذلك أن فهم المشروع وتمثله إن لم ينعكس على مستوى «الفعالية التدافعية» ، فهو سيبقى «خطابا متضخما» أو «آمالا حالمة» أو مجرد شعارات يلوكها الناس في محاضن الدفئ الأخوي . ورؤية حركة التوحيد والإصلاح التي حددت مهمتها في «إقامة الدين وإصلاح المجتمع» ، توضح بجلاء أنها مدركة لمحددات التنافس والتزاحم والتدافع في عملها الإصلاحي ، درءا للفساد والإفساد ، ومنعا لمساعي تهميش الدين والتجرؤ على الحرمات .

لقد أخبرنا الله ـ تعالى ـ في كتابه العزيز أنه بث في الأرض «سنة التدافع» من أجل استقامة الحياة ، فقال : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ

﴿ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:٢٥١]، فالله تعالى يحدّ من اندفاع الشر وانتشاره من خلال وجود الخير وأهله، كما يوقف انتشار الأوبئة والأدواء من خلال وجود الأدوية والعلاجات.

ومن ثم فإقامة الدين وإصلاح المجتمع يقوم على المكابدة والمصابرة والفعالية في عملية التدافع دون فتور أو استرخاء، إذ التدافع ليس انتظارية وسكونا، أو مبالغة في التحصين والمحافظة، أو ردود فعل تجاه «متغيرات لحظية»، بل هو في العمق عامل نماء وارتقاء وتوسع.

المجال الحيوي للتدافع

وإذا كانت الجمادات تتصف بخاصية الممانعة والحفاظ على الوجود والمكتسبات ، وقد يتصف بها الإنسان والحيوان أيضا ، فإن صفة الطموح والرغبة في توسيع المجال الحيوي خاصية موجودة لدى الكائنات الحية على نحو جوهري ، ومن ثمة فإن التنظيمات والمجتمعات التي يكون خزان استمراريتها قويا ، هي تلك التي لا تكتفي ب"إثبات الذات» و«الرغبة في البقاء» ، بل هي التي تعانق الآمال العريضة والطموحات الكبيرة ، وهو ما نجد إحدى تجلياته ضمن رسالة الحركة التي توسع المجال الحيوي لأفق تدافعها على مستوى الأمة والإنسانية بتاكيدها على دورها في : الإسهام في بناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة .

الميزة التنافسية : تخريج وتجديد :

والسؤال الجوهري الذي يستحق منا عناية واهتماما هو : هل يمكن للتنظيمات أن تقوم بمهمة «التدافع المجتمعي» ، دون أن تحدد قيمتها المضافة ، ودون أن تبلور ميزتها التنافسية لخوض غمار المدافعة؟؟

وللجواب على السؤال نركز على ميزتين حاسمتين في عملية التدافع والمنافسة وهما مدى مراهنة المنظمة على إعداد العنصر البشري ، ثم مدى قيامها بمهمة التجديدوالتطوير المستمر :

الميزة الأولى : التخريج :

إن العناية بالعنصر البشري ، تربية وتكوينا وإعدادا ، هي عملية التخريج

«للعضو الرسالي» باعتباره ذلك الإنسان الذي يمارس العمل بكفاءة وفاعلية ، وهو حامل للمشروع الرسالي الإصلاحي يخوض به غمار التغيير مدافعة واقتحاما للعقبات ، وقد وعت الحركة بهذا البعد ، فاعتبرته وظيفة أساسية في رسالتها : «تعتمد الحركة أساسا إعداد الإنسان وتأهيله ، ليكون صالحا مصلحا في محيطه وبيئته» .

وفي الاتجاه المقابل ، فإن أي مؤسسة غفلت عن مهام التربية إعدادا وتخريجا ، أو همشت هذا العمل الأساسي ، فلاشك أن ذلك سينعكس على فعاليتها المجتمعية العامة ، وعلى مشروعها ككل . فعملية التربية والتخريج هي مضغة المشروع الإصلاحي ، والتي إذا صلحت صلح المشروع ونجح وإذا ضعفت تعثر وتراجع .

الميزة الثانية : التجديد :

إن الحاجة إلى التجديد والتطوير المستمر هو محور الإستراتيجية التنافسية التي تمكن أي حركة من الوصول إلى تحقيق مشروعها المجتمعي بكفاءة تتفوق بها على منافسيها الحاليين ، وتعوق دخول منافسين محتملين . وكما قال الأستاذ الطيب برغوث ــ وبحق ــ «من غفل عن تجديد آليات المدافعة الفكرية والروحية والمادية تجاوزته الأحداث وتراجعت فاعليته عن مواكبة حركة التدافع ، وقذفت به القوى المتدافعة إلى المؤخرة ليدفع ثمن استرخائه وفتوره» .

وهو ما يتطلب من الحركة أن تستقرأ وترصد التحولات العميقة لمجتمعها ، حتى تستوعبها في المهد ، وتحدد طبيعتها ، وما إذا كانت تشكل تهديدا أم فرصة

لمشروعها في الحال أو الإستقبال ، حتى لا تجد ذاتها خارج سياق التطور العام لمجتمعها .

إن «الفعالية التدافعية» مشروطة بالتجديد والتطوير في فهمنا للمجتمع ولتحولاته ، والتي تسهم في تجديد آليات المدافعة وتجدد من قدراتها على الاستمرارية ، بل وترفع الحركة من مستوى «ردود الأفعال» و«الظرفية» و«الهامشية» ، إلى مستوى الجاهزية في التعاطي مع المستجدات ، وفي ركوب التحديات ، وأيضا في اقتناص الفرص والسرعة في استثمارها لفائدة المشروع الإصلاحي دون تردد أو انتظار .

وعلى الجملة فإن العمل الرسالي يقوم على استيعاب عميق للرسالة ، وعلى قوة الانخراط الذاتي ، ثم وهذا هو الأساس ، على قيم «التدافع المجتمعي» التي ترتكز على اليقظة الفكرية والعناية بالإنسان تربية وتخريجا ، ثم على معاني التجديد والتطوير المستمر من أجل : « عمل إسلامي تجديدي لإقامة الدين وإصلاح المجتمع » .

الآلية التخطيطية وآفاق الاستراتيجية :

إن توسيع آفاق التفكير الاستراتيجي في وعينا الحضاري يستلزم تشغيل حاستنا الإستراتيجية ، عبر التركيز على استثمار الفرص وتمتين نقاط القوة ، ثم التربية على ابتكار البدائل والحلول ، وتجاوز منطق الحل الوحيد والنهائي .

كيف نشغل حاستنا الاستراتيجية؟

من الأعطاب الحقيقية التي تمس تفكير الأمة ، ضعف الحاسة الإستراتيجية عند أبنائها وتنظيماتها ، مما يرهن الملفات الكبرى لـ«منطق اللحظة» .

لعل من أهم مداخل تحديد المجال الحيوي وتعيينه الذي يدل على توسيع أفق الاشتغال وتطوير فضاءاته في التنظير والتفكير والتدبير كما بينا ذلك في محور سابق ، التخطيط الاستراتيجي الإيجابي ، ذلك أن الواقع يكشف لنا بأن من الأعطاب الحقيقية التي تمس تفكير الأمة ومسيرتها ، ضعف الحاسة الإستراتيجية عند أبنائها وتنظيماتها ، مما يرهن الملفات الكبرى لـ«منطق اللحظة» ، ويفوت عليها قدرات كامنة في الاستفادة من فرص متاحة وتجنب تهديدات قائمة والحيلولة دون التأثر بها ، وأيضا في استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال عناصرها ومكوناتها الذاتية .

استثمار الفرص مقدم على دفع التهديدات :

والحال أن بعض التنظيمات ، وإن تجاوزت هذا الواقع ، فاعتمدت «تخطيطا استراتيجيا» تحدد بمقتضاه مجالات عملها الإستراتيجية ، بناء على تشخيص علمي للبيئة الداخلية والخارجية ، إلا أنها قد تظل قاصرة عن الاستفادة الفعالة من ثمار هذا الجهد الاستثنائي ، لسبب أساسي وهو عدم قدرتها على استثمار الفرص عوض الاستغراق في الرد على التهديدات ، وعدم تمكنها من تمتين نقاط القوة عوض الانشغال بمعالجة نقاط الضعف .

والملاحظ أن الغالب في بنية تفكير الحركات الإسلامية وعملها ، ما يمكن أن نسميه بـ«هيمنة منطق التهديدات» على عملية تشخيص المحيط الخارجي ، هذا المنطق الذي يقوم على المبالغة في العناية بالتهديدات وجعلها محور اشتغال الحركة قد يتسبب في تضييع الفرص وإغفالها .

صحيح أن التركيز على التهديدات في عملية التدافع المجتمعي ، قد يكون

ذا فائدة على مستوى التعبئة والتحفيز والجاهزية ، غير أن الأهم بالنسبة للتنظيم في العمل الإسلامي الرسالي ، ليس هو التحفيز والتعبئة فقط ، بل الأهم من ذلك هو تحقيق التوسع الحيوي للمشروع ، وهو أمر قد يتأخر أو يتعطل بفعل التركيز المفرط على التهديدات والاستغراق في وصفها .

ولذلك فإن استكشاف الفرص القائمة والانتباه إليها ، ثم الاشتغال على تدعيمها واستثمارها بشكل جيد ، دون الاكتفاء بردود الأفعال في العملية التدافعية ، سيمكن من التقدم المستمر في مسيرة تنزيل المشروع المجتمعي ، وبأقل تكلفة ، وذلك من الرهانات الأساسية لتحقيق الفعالية الإنجازية .

ومن الأمثلة التي يمكن إبرازها في هذا السياق ، على سبيل الاستفهام والتساؤل ، هل استطاعت الحركة الإسلامية في المغرب أن تلتفت إلى فرصة القراءة الجماعية للقرآن الكريم في المساجد بعد صلاتي الصبح والمغرب؟ وهل اشتغلت على تدعيمها والانخراط فيها كوسيلة ناجعة لتعميم الارتباط بالقرآن عند الصغار والكبار ، وكفرصة للتدريب على التلاوة والحفظ؟

ومن الفرص الواضحة كالشمس ، ذلك الإقبال الكبير للمرأة على دروس التوجيه الديني ، وحماسها للارتقاء بمستوى التزامها وتعطشها لمعرفة حكم الدين في قضاياها اليومية . فهل استطاعت الحركة الإسلامية أن تواكب هذه الصحوة بالتأطير والترشيد الكافيين ، والتركيز على إعداد ما يكفي من الأطر النسائية للاستجابة للحاجيات؟ أم أنها انشغلت عن هذه الفرصة واستثمرت الكثير من إمكانياتها في الرد على بعض الخطابات النسوانية ، والتي قد لا يكون

لها أي تأثير ، بل الأحرى أي صدى في الوعي الديني للنساء؟

تمتين نقاط القوة مقدم على التركيز على نقاط الضعف :

ومن اللافت للانتباه أن «منطق الأزمة» ما زال يتحكم في تفكير أبناء العمل الإسلامي في عملية التشخيص الداخلي ، وفي رصد مظاهر العمل ونتائجه ، فتعلو الأصوات من هناك وهناك ، موجهة سهامها نحو عناصر الضعف الذاتي ومظاهر الخلل ، حتى تكاد تتحول «محطات التقييم» إلى محطات لوم وعتاب وإحباط وجلد للذات ، وهو ما ينعكس على ضعف القدرة على التقويم المتوازن الذي ينبغي أن يشكل فرصة لرصد الاختلالات لأجل تجاوزها ومعالجتها ، وفرصة للوقوف عند نقاط القوة لأجل استيعابها وتدعيمها .

إن الذي يقتصر على نقاط الضعف في التشخيص والتقييم فقط ، فإنه مهما بذل من مجهود ، فلن يتجاوز أفق «الخروج من الفشل» ، ولكنه لا يحقق النجاح ؛ لأن النجاح يقوم على تمتين نقاط القوة . ولأن تغيير السيئ لا يعطينا بالضرورة جيدا ، بل يعطينا ما ليس سيئا .

ومن الدراسات المتميزة في هذا الموضوع البحث الذي أعده الأستاذ نسيم الصمادي تحت عنوان «التمتين . . تصحيح مسار الاستثمار البشري» والذي دعى فيه إلى أن «نمتن مواطن قوتنا وندير نقاط ضعفنا» ، وهو ما يدل على أن النجاح يكون بتوسيع مواطن القوة وتعظيمها ، لا بالتركيز على نقاط الضعف أو محاولة سد كل الفجوات والاستغراق في إصلاح كل النقائص .

وهو ما يدعونا في حركة التوحيد والإصلاح إلى مزيد من التركيز على التمتين في منهجنا العام باعتباره من عناصر القوة المفصلية في مسيرتنا ، سواء تعلق الأمر بمبدأ الوسطية والاعتدال ، أو مبدأ الشورى ، أو مبدأ المشاركة الإيجابية أو غيرها من المبادئ .

وعلى سبيل المثال فإن عناصر القوة المنهجية في البناء التنظيمي ، القائم على الرسالية بدل المركزية المفرطة ، والتي تجعل العلاقة مع المؤسسات الموازية علاقة شراكة وليس علاقة تبعية ، نراها لم تصل بعد إلى مداها الإستراتيجي ، بأن تتحول هذه المؤسسات الشريكة إلى مؤسسات رائدة في مجالها ، وأداة فاعلة في مسارات التدافع المجتمعي ثقافيا وتنمويا واجتماعيا ، وهي ولا شك من الأوراش التي ينبغي الاشتغال فيها ، تدعيما لنقاط القوة التي تحملها .

إن الفوائد المرجوة من التخطيط الاستراتيجي ، لن تصل مداها في حياة التنظيم ، بدون ثقافة إستراتيجية متينة لدى أبناء التنظيم وتخصصاته ، تتسم بالروح الإيجابية في التعاطي مع البيئة الخارجية والداخلية ، وأيضا بالتوازن في التشخيص الموضوعي للواقع يتأسس على جهود تمتين مواطن القوة وتدعيمها والتقاط الفرص واستثمارها بحيوية وفعالية وجودة .

التربية على ابتكار البدائل :

إن النجاح الحركي والسياسي متصل وجودا وعدما بالعقلية الإبداعية المبتكرة للحلول والخيارات والبدائل .

إن الدور التاريخي للتربية لدى الحركة الإسلامية ، يستلزم رفعها من مجرد

اعتبارها نموذجا نمطيا جاهزا يقف على بعد دون الأبعاد الأخرى ، نحو ذلك المعنى الشامل التفاعلي الذي يلامس شخصية الإنسان في أبعادها المركبة ، فيعيد صياغة ذوقه وطريقة تفكيره وعيشه استنادا إلى المرجعية الإسلامية .

ومن الآثار السلبية للنموذج التربوي والمنهجي الذي ساد في السابق في بعض الدوائر الحركية والتي تحتاج إلى مدافعة وتجاوز ، ثنائيات الحق والباطل ومنطق الجماعة الناجية ذات الحلول الإطلاقية التي لم تكن لتدرك واقعا متحركا ولا لتستوعب تحولات مركبة يعرفها النظام الاجتماعي والسياسي .

ومن مظاهر وتجليات هذا التفكير الحدي الذي كان سائدا في البناء الحركي الإسلامي ، المحدودية في صياغة البدائل والحلول للمشكل الواحد ، والاستعجال في الحسم انطلاقا من رؤية خطية لا ترى إلا من زاوية واحدة دون غيرها؛ أي الثنائية الحدية «إما ... وإما» ، وهي من الشروط المعيقة لامتلاك منهج للتربية الإبداعية .

لكن ، المهم عندي بغض النظر عن الأسباب : أن إشكالية التربية المنهجية الإبداعية قائمة ، ولها مآلات وتداعيات غير مرغوب فيها على الوضع الحركي بجميع أبعاده ، خاصة في العمل السياسي الذي يعتبر بلا شك فنا لابتكار البدائل والخيارات المتعددة ، حتى أمكن القول أن نجاح الفاعل السياسي مرهون بمدى تجاوز عقلية الخيارين الحديين إلى أفاق البدائل المتعددة .

أمثلة دالة :

يمكن أن نقدم مثالين دالين يبرزان حجم الإشكالية :

١ ـ على مستوى اتخاذ القرار أو الموقف السياسي مثلا ، يظل التفكير الحدي ـ في غياب التربية الإبداعية ـ منحصرا بين المواجهة المباشرة والشاملة للفساد ، بكل ما تستدعيه من استعداء وما يترتب عنها من تداعيات غير محسوبة ، وبين السكوت التام عن المفسدين وما يعنيه ذلك من تعطيل لمهمة الإصلاح والمبالغة في تقدير العواقب . وبين هاذين الخيارين (المواجهة الشاملة أو السكوت التام) يمكن للفكر الإبداعي أن يكتشف بدائل عديدة مبنية على تجزيء موضوع الفساد وترتيب آثاره على حسب درجة خطورته والفئة المتضررة من انتشاره ، ثم بعد ذلك اختيار الجزء الذي تجب مواجهته وفق أولويات ومرحلة الفعل الإصلاحي .

٢ ـ على مستوى بناء العلاقات مع المخالفين ، فالشخصية ذات التفكير الحدي (غير الإبداعي) تكون حائرة باستمرار وعاجزة عن الحسم بين موقفين اثنين لا ثالث لهما ، فإما الإذعان للآخر وإما التفكير في إزاحته ، في حين تكشف الرؤية المنهجية الإبداعية عن خيارات وبدائل كثيرة . ففي الحالة الأولى بدل الاقتصار على خيار الإذعان يمكن التفكير في خيارات تتراوح بين التعايش والممانعة مرورا بالتنازل الجزئي والمواجهة غير المباشرة ، وفي الحالة الثانية أمكن التفكير بدل خيار الإزاحة واستعراض القوة في المهادنة والتحالف والتعاون وغيرها من البدائل الأخرى . فبين الإذعان والإزاحة خيارات قائمة وموجودة تحتاج فقط للعقلية المنهجية الإبداعية التي تفكر في المساحة القائمة بين الموقفين الحديين!

التجربة التركية إذ تناور وسط الأشواك !

ومما يثيرني في التجربة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا أنها رغم اشتداد الظروف بحيث وضعت دائما في موقف لا تحسد عليه ، بين فكي كماشة الجيش من جهة ، والعلمانية السياسية من جهة أخرى ، ورغم ذلك ناورت وأبدعت البدائل والحلول وحافظت على رصيدها الشعبي والمجتمعي فحققت التطور الذي نشهده اليوم ، حيث وصلت إلى السلطة من بين أشواك العلمانية والجيش ، فكيف حصل ذلك إن لم تكن العقلية المنهجية المبدعة للحلول والخيارات قد اشتغلت وأنتجت فأثمرت .

انظر مثلا كيف أن الجاهزية لتأسيس حزب بديل لم تتوقف ، فكلما جمد الحزب كان مشروع حزب جديد قيد الإعداد والتحضير ، حتى أمكننا إحصاء ستة أحزاب توالت في النشأة والتطور بطريقة عجيبة ، وانظر أيضا إلى المنهجية الإبداعية وهي تشتغل في بناء المواقف من القضايا المختلفة للمجتمع والدولة .

إنه مثال من بين أمثلة أخرى لا يستوعب هذا المقام ذكرها تبين كيف أن النجاح الحركي والسياسي متصل وجودا وعدما بالعقلية الإبداعية المبتكرة للحلول والخيارات والبدائل .

وحتى نجمل قولنا ، فإننا نرى أن التربية على المنهجية الإبداعية التي تسمح بتوسيع آفاق التفكير في الحلول والبدائل والخيارات من صميم التفكير الاستراتيجي الذي هو في النهاية اختيار من بين اختيارات متاحة ، وهو أمر لازم اليوم لأجل رفع منسوب الجودة والقوة في فعلنا الإصلاحي ، عن طريق

تطوير ثقافة إبداع الحلول في نموذجنا التربوي والتكويني ليس فقط كمهارات تقنية بل ليصير ثقافة مجتمعية شاملة .

المبحث الثاني
عوائق لابد من تجاوزها

إن الاستيعاب الرسالي للمشروع المجتمعي ينبغي أن يستحضر تلكم العوائق التي تقف في الطريق ، والتي تستلزم جهدا في التخلص من آثارها السلبية .

واستحضارنا لهذه العوائق لا يعني أننا لا نريد في هذا الكتاب أن نحافظ على نفس البناء والتجديد والتطوير ، بل هو محاولة للتعاطي بواقعية مع السياقات الفعلية لمشروعنا ، وأيضا تكريس لعقلية الطبيب الذي يهتم بالأعراض الجانبية ولا يتجاهلها .

الارتهان لمنجزات «مرحلة التأسيس»

يساهم منطق «نموذجية الماضي» في تعطيل حواس إدراك الحاضر وفرصه وعناصر قوته ، وأيضا في تعطيل قدرتها على التكيف مع المعطيات الجديدة للدعوة في مسارها الجديد

إن أهمية الانتباه إلى الفرص وعناصر القوة وتدعيمها في مسلسل بناء المشروع الرسالي ، ينطلق من تجاوز خطاب الأزمة الذي يسود أحيانا في بعض محطات التقييم ، والذي يكون وقعه أكبر حين يصدر عن الفعاليات التي عاصرت مرحلة تأسيس العمل الإسلامي ، والتي تصور «لحظة التأسيس» باعتبارها النموذج الذي ينبغي العودة إليه واستلهام تجاربه بشكل مطلق .

نوستالجيا الماضي!

وهنا لا بد من بذل مجهود أكبر لتحرير هذه الطاقات من الارتهان لمنجزات الماضي ، ودعوتها للانخراط الإيجابي في مقتضيات الحاضر وتحدياته ، وحماية الأجيال الصاعدة من أن يكون سقف طموحها محدودا بمنجزات السابقين .

والملاحظ أن منطق العودة إلى الماضي بالنسبة لكل جيل شهد لحظة التأسيس ، وما يحدثه ذلك من «نوستالجيا» الذكريات والعطاء المنقطع النظير ، يشكل ثقافة في المجتمع عند تفسير التحول التاريخي وتقييم درجات هذا التحول على ضوء ذلك النموذج السابق ، وهو ما يمكن أن نجده عند جيل مرحلة ما بعد الاستقلال في نظرته للعديد من مناحي الحياة ، فهناك من يصف

بأن التعليم الحقيقي هو الذي عرفته مرحلة الستينيات ، وهناك من يعتبر أن المستوى الجيد لكرة القدم المغربية هو الذي تحقق مع منتخب ١٩٧٠ ، وهكذا في الفن والمسرح والفكر وغيرها من المجالات .

ومع الأسف ، فإن بعض الفعاليات الإسلامية التي ينبغي أن تكون أكثر تحررا من ثقل الماضي القريب ، نجدها أيضا مسكونة بنفس الثقافة ، حيث لا تزال تعيش على لحظات التأسيس باعتبارها النموذج المثالي للدعوة ، فتجد الحديث المتضخم عن الماضي ، وكأن إنجازاته ليس لها مثيل في التاريخ ، مقدمة خطابا حول تلك اللحظة ينزع بها نحو نوع من المثالية ، فلا تكاد تمل من تكرار الحديث عن قوة التنظيم السري ، وجاهزية الأعضاء فيه ، وارتفاع درجات انضباطهم ، مما يؤشر في خطابهم على رسوخ قيم الطاعة والولاء وغيرها من القيم التنظيمية ، حتى تكاد تتلمس في ذلك الخطاب نزوعا نحو التنزيه ، واعتبار «لحظة التأسيس» لحظة الصفاء التربوي بالنسبة للأفراد ، والعطاء الدعوي الميداني الفعال بالنسبة للتنظيم .

آثار سلبية على مستوى الفهم والموقع والدور :

وهنا لا مناص من التنبيه إلى عواقب هذا المنطق وآثاره التصورية والتنظيمية :

١ ـ فمن حيث الفهم ، يساهم منطق «نموذجية الماضي» في تعطيل حواس هذه الفعاليات في إدراكها للحاضر ولفرصه وعناصر قوته ، وأيضا في تعطيل قدرتها على التكيف مع المعطيات الجديدة للدعوة في مسارها الجديد ، ثم أيضا

في عدم انخراطها في مسلك الإعداد للمستقبل وتمليك حكمتها لرواده وشبابه .

٢ ـ من حيث الموقع ، يحكم على أصحابه أن يعيشوا حالة من الغربة وسط التنظيم ، فيفقدوا موقعهم ودورهم في التفكير والتأطير والتوجيه ، ويجعل أغلبهم من غير المتحمسين لتحمل المسؤولية .

٣ ـ من حيث الدور ، يجعل الغالب على خطاب هؤلاء التيئيس والتثبيط ، ، فهم ممن لا يجيدون خطاب الأمل والتحفيز والرهان على المستقبل ، في حين أن خطاب الأمل خطاب أصيل في المنهج النبوي في الإصلاح .

الله أكبر ... فتحت الروم

فانظر إلى الرسول ﷺ كيف يزرع الأمل في الصحابة ، في غزوة الخندق ، وبينما المسلمون محاصرون من قبل عشرة آلاف مقاتل من المشركين ، وخلال حفر الخندق والمسلمون تعبون خائفون تظهر صخرة يستصعبون كسرها فيستنجدون بالرسول ﷺ فيأتي ويضرب الصخرة فتلمع شرارة فيقول : « **الله أكبر فتحت الروم** » ، ففي عز الأزمة يبعث النبي الأمل ، والصحابة ينظرون إلى بعضهم البعض ويتساءلون : فتحت الروم !! ونحن لا نستطيع قضاء حاجتنا من شدة الخوف! كيف ذلك؟! ، ثم يضرب الصخرة مرة ثانية فتبرق شرارة فيقول : «**الله أكبر فتحت فارس**» ويضرب الثالثة فتتكسر الصخرة .

لقد كان بإمكانه ﷺ أن يتخذ خطاب التذكير بالأمجاد ومكتسبات الماضي في خضم هذا التدافع ، فيذكرهم بمكاسب «دار الأرقم» وإنجازات المرحلة السرية ، أو يحدثهم وهم محاصرون عن ظروف الحصار في شعاب مكة ، أو نجاحات الهجرة ، أو بيعة العقبة وانتصارات الدعوة في لحظاتها الأولى ، ولكنه لم يفعل ، لأن معطيات اللحظة التاريخية تطلبت موقفا متطلعا للمستقبل وللنصر .

وإذا ما استحضرنا تجربة حركة التوحيد والإصلاح فسنجد أن ما عرفته من تحولات أساسية على امتداد ثلاث عقود من الزمن ، يبين بأن لكل مرحلة منطقها ورهاناتها ، بحيث إذا كان الانضباط والطاعة هو المهم في «مرحلة

التنظيم السري» ، فإن التجميع والاستقطاب والتوسع العددي للجماعة البديلة كان هو الأهم في «مرحلة التنظيم الجامع» ، في حين صارت الاستجابة لرهانات الانفتاح وتأسيس المؤسسات التي تشتغل في المجتمع ، ومدى تأثيرها في حالة التدين بشكل عام رهانا أساسيا ل «مرحلة التنظيم الرسالي » .

إن الاجتهاد والتجديد ومنهجية المراجعات والنقد الذاتي هي التي تصون التنظيمات من التمركز حول مرحلة بعينها ، لأن كل مرحلة تفرض نوعا معينا ومحددا من التكيف والاستيعاب ، مما يتطلب التخلص من عقدة الحنين إلى الماضي ، وتجديد الفهم والإرادة وعناصر القوة والجاهزية لدى أبناء كل جيل لاستئناف مسيرة البناء النهضوي للأمة وللمجتمع ، وعدم الارتهان لمنجزات «لحظة التأسيس» .

آفات النقد من أجل النقد

«إن الحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب ، وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب ، فهما متلازمان» .

مالك بن نبي :

بالإضافة إلى الفئة التي تحن إلى الماضي وترتهن إليه التي تحدثنا عنها آنفا ، فهناك فئة أخرى ظهرت ليس لها حنين لا إلى الماضي ولا إلى الحاضر همها الوحيد هو النقد من أجل النقد ، والمعاتبة واللوم ، في غياب «القيام بالواجب» .

فاتني القطار!

والحقيقة أن ضعف ثقافة القيام بالواجب ، والبحث عن مشجب يعلق عليه الإنسان عجزه أو إخفاقه ، يكاد يكون مظهرا من مظاهر ثقافتنا المجتمعية؛ فترى الذي يتأخر عن موعد السفر يحمل المسؤولية للقطار الذي» فاته» ، وتجد السكان يحملون مسؤولية نظافة الشارع العام للدولة ، ولا يجتهدون في حسن تدبير فضائهم المشترك في العمارة أو الحي ، وغيرها من الأمثلة التي تعكس هذه الثقافة أيضا وسط الجمعيات والأحزاب والمنظمات .

إن عدم الأخذ بمبدأ القيام بالواجب وضعف ثقافة المسؤولية ، يسقط الإنسان في «خطاب الشكوى من التهميش» ، والاشتغال بمنطق النقد من أجل النقد ، حيث تكثر الدعاوى حاملة تساؤلات عن تهميش الشباب ، وعدم إشراك المفكرين ، أو إبعاد العلماء وإقصاء النساء ، وحينما تنظر إلى واقع هؤلاء

وأدوارهم ، تجدهم خارج «دائرة التحدي» ، حيث غياب الحضور الميداني الفعال والمبادرات المبدعة ، ولأن ثقافة الواجب لم تأخذ نصيبا من تكوينهم الفكري والتربوي فإنهم ينتعشون فقط عبر توظيف «خطاب التهميش» ، وهو ما يدل على أن أصحاب هذا المسلك في المعاتبة والشكاية ، يبحثون عن شرعية «الناقد» أو «الغاضب» ، أو المدافع عن «الأقليات» ، وهي شرعية إن لم تلازمها مبادرات تنبني على القيام بالواجب ستكون أوهاما وقولا بلا فعل .

وقل اعملوا !

إن الشرعية الحقيقية هي المبنية على قوله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة:١٠٥] . وحتى داخل فئة العاملين فإن المفاضلة تتم بين صاحب العمل الحسن وصاحب العمل الأحسن ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴾ [الملك:٢] ، فخلق الموت والحياة في القرآن ، إنما هو لأجل اختبار الناس وإذكاء روح المنافسة بينهم ، فيجنّدون كافة طاقاتهم ويجعلون حياتهم حافلة بالعمل والسعي ، ويحوّلون سلبياتهم إلى الإيجابيات ، ويجعلون هدفهم هو البناء .

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن حديثنا لا يتوجه إلى أصحاب النقد الرسالي ، أي إلى الذين ينتقدون الحركة ، وينبهون قيادتها لضرورة العناية ببعض القضايا الأساسية ، وفي نفس الآن يقدمون المبادرات ويساهمون في تقويم الوضع وتطوير المؤسسة ، مع الاستمرار في القيام بواجباتهم ومهامهم التنظيمية

والوظيفية .

وعلى اعتبار أن هناك رفضا أو تعثرا في استقبال الأفكار الجديدة أو في إدماج الفئات التي تحس بالتهميش ، فإن الحل ليس في الانسحاب أو الاقتصار على خطاب المظلومية ، بل المطلوب هو الاستمرار في القيام بالواجب لإعطاء مصداقية وقوة للمطالبة بالحق وقد كان المفكر الإسلامي مالك بن نبي محقا حينما قال : «إن الحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب ، وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب ، فهما متلازمان» .

إن الانسحاب أو الاقتصار على خطاب المظلومية ، قد يدل إما على ضعف فكرة من يطالب بالتغيير ويدعي الإتيان بالجديد ، أو على عدم قدرته على التواصل والإقناع ، ذلك أن الإتيان بالجديد ليس هو تسجيل موقف في لحظة محددة من التاريخ بل هو مسار مركب ، يتطلب من صاحبه جهدا استثنائيا يقوم على أعمال منها :

١ ــ بناء الفكرة التجديدية والإقناع بها ، وتأصيلها وتعزيز براهينها وحججها وتطوير القدرة على عرضها وتنزيلها .

٢ ـ الإيمان العميق بالفكرة ، والصبر في التعاطي مع ردود الفعل التي قد تكون رافضة لها في البداية ، والاستماتة في الدفاع عنها بأخلاق المجددين ؛ لأن من المسلمات أن كل جديد يكون في البداية باعثا على «التوجس» و«الاحتياط» .

٣ – التحرك بمنطق «الرسالية» الذي يجعل الإنسان منخرطا ومبادرا وحريصا على الإنجاز ، وليس بـ«منطق الوظيفة» الذي يمكن فيه الانسحاب

بسهولة ، والاستسلام والتراجع إلى الوراء للوهلة الأولى ، بدعوى أن البنية التنظيمية أو الحركية لا تحتمل الأفكار المجددة .

الأعراض الجانبية والدعوة إلى التراجع

إن عقلية الطبيب تستلزم أن نعطي للآثار السلبية حجمها الطبيعي ، ونجعل منها أيضا هدفا للمعالجات الشاملة التي يقترحها .

غالبا ما تحتاج الهيئات والمنظمات ، بعد وضع الخطط الإستراتيجية ، إلى الجرأة الكافية لاعتماد التحولات والتغييرات الأساسية ، وكذا الشجاعة اللازمة لتجاوز ردود الأفعال المقاومة للتغيير .

غير أن الدخول في مسار التحول قد تصاحبه بعض المشاكل والأعراض الجانبية التي تشوش على المضي فيه ، والتي يتخذها الرافضون للتغيير أو المتخوفون منه ، ذريعة للدعوة إلى التراجع ، وهنا يحتاج رواد التجديد إلى العمل بـ«عقلية الطبيب» الذي يقوم ، بعد تشخيص المرض ، بوصف الدواء المعالج مثل مضاد حيوي . ورغم أن استهلاك هذا المضاد تنتج عنه أعراض جانبية ، إلا أن الطبيب لا يتراجع عن وصفه ، بل ويؤكد على ضرورة استعماله طيلة مدة العلاج ، وبالمقابل يعمل على وصف أدوية أخرى للحد من مضاعفاته وآثاره السلبية .

فأين تتجلى الأعراض الجانبية في الخيارات التي اتخذتها الحركة الإسلامية؟ وكيف نستفيد من «عقلية الطبيب» في معالجتها؟

ذلك ما سأحاول الوقوف عنده من خلال مثالين دالين :

الأول : خيار المشاركة السياسية للحركات الإسلامية .

والثاني : إقدام حركة التوحيد والإصلاح على تبني سياسة التخصص .

الأعراض الجانبية والمشاركة السياسية :

ففي الحالة الأولى تكشف تجارب الحركات الإسلامية عن جهود كبيرة بذلت في بناء مسار المشاركة السياسية ، والتي انبنت على مراجعات فكرية وحوارات عميقة ونقاشات حيوية انتهت إلى المفاصلة مع خيار «عدم المشاركة» و«مقاطعة المؤسسات» .

وأنا هنا أطرح هذا المثال لأنبه إلى الأصوات التي تنادي مؤخرا بضرورة التخلي أو على الأقل مراجعة خيار المشاركة في بعض البلدان العربية ، وخاصة في الأردن ومصر وفلسطين وأيضا في المغرب ، بدعاوى مختلفة ، كنتائج الانتخابات الأخيرة في الأردن وما أسفرت عنه من تراجع لعدد مقاعد التيار الإسلامي هناك ، بغض النظر عن حصول التزوير أو عدمه ، وما تعانيه فلسطين من صراع داخلي وتجويع وحصار ، وكأن سببه هو مشاركة حماس سياسيا ، ثم التساؤل عن جدوى مشاركة الإخوان المسلمين في برلمان مصر وقيادة الجماعة تتعرض لمحاكمات عسكرية ، ثم الحديث عن تراجع عدد الأصوات المحصل عليها في الحالة المغربية .

أريد التنبيه إلى أن كل تلك الدعاوى ربما اقتصرت على التحليل التجزئي والظرفي للنتائج مما يتناسب وتحليل الفاعل السياسي المباشر ، لكن إذا تجاوزنا

هذه الدائرة واجتهدنا في تطوير «تحليل كلي» ينظر إلى الحالة الإسلامية السياسية في شموليتها وكيف ساهمت في إخراج الصحوة الإسلامية من واقع الهامشية حتى صارت في قلب المجتمع حاضرة في التدافع الجاري داخله ، ثم لو انتبهنا إلى المعطيات التي تؤكد كل يوم مشاريع التكالب في الداخل والخارج ضد تيارات المشروع الإسلامي المشاركة في الحقل السياسي والمجتمعي ، سيتأكد لنا الحضور الحيوي والتاريخي للحركات الإسلامية المشاركة باعتبارها أمل الأمة في التغيير والإصلاح .

أعتقد أن الذين أقدموا على المشاركة السياسية أو خططوا لذلك ، قد أدركوا منذ البداية أن هناك ابتلاءات وتحديات صعبة وأعراضًا جانبية ستظهر في الطريق لا محالة ، لكن لم يثنهم ذلك عن خوض غمار هذا المسار لعمق إدراكهم أن تلك سنة الله في خلقه .

فدور القيادات الإسلامية ليس هو استدعاء خطاب النكوص والتراجع عن الخيارات الإستراتيجية ، بل هو تقويم المسار لتثبيت المكتسبات ومعالجة الأعراض الجانبية لبلوغ المقاصد المرجوة ، وفي نفس الوقت الاجتهاد في إبداع الحلول الضرورية .

سياسة التخصصات ومنهجية المصاحبة :

وفي المثال الثاني ، فقد عرفت حركة التوحيد والإصلاح مراجعات في فكرها الاستراتيجي انتهى إلى اعتماد سياسة التفاعل المجتمعي والانفتاح الرسالي ، وكان من بين آليات تكريس هذه السياسة بناء ما عرف في أدبيات

الحركة بـ «سياسة التخصصات» التي تم بمقتضاها تفويت بعض مجالات عملها لهيئات متخصصة تصبح شريكة مع الحركة الأم ، حيث ساهم كل ذلك في توسيع المجال الحيوي للمشروع المجتمعي للحركة .

وفي طريق تنزيل هذا الخيار كان طبيعيا أن تظهر أعراض جانبية ، وخصوصا على مستوى مفهوم الشراكة والاستقلالية في العلاقة بين المشروع العام والتخصصات المستحدثة . فإذا كانت الشراكة في أصلها لا تعني القطيعة ، بحكم التعاون والتنسيق والاعتماد المتبادل بين الحركة الحاملة للمشروع العام ومجال التخصص الجديد ، فإنه في بعض الحالات يظهر فهم ضيق للمسألة يقوم على الاعتزاز بالإطار الجديد وبأنه الأهم بالمقارنة مع باقي التخصصات والمجالات الأخرى ، وندخل في منطق «الجزر» المجالية التي تتفاضل في الأهمية ، حتى يصير بعض العاملين في التخصصات يجدون حرجا في إظهار علاقتهم بالحركة الأم .

والنتيجة الأسوء لهذا المنطق هو أن يتحول التخصص إلى «مؤسسات أشخاص» فاقدة للبوصلة والاتجاه غير مندمجة في مشروع مجتمعي رغم ما يمكن أن تحققه من منجزات رقمية وآنية .

إن كل ما سبق يحدث لدى أبناء الحركة حالة من ردود الفعل تجاه الخيار الجديد برمته ، حيث تتعالى بعض الأصوات بالعودة إلى الصيغة القديمة التي تقوم على الضبط والوصاية والمركزة التنظيمية ، غير أن المعالجة الأسلم وفق «عقلية الطبيب» تقتضي تجديد الفهم والتصور واعتبار أن التخصص ليس

بديلا عن المشروع العام ، بل هو ممثله في مجال اشتغاله ، بناء على قاعدة التعاون والتنسيق في إطار الاستقلالية وشراكة واضحة .

وفي المحصلة فإن ضمان التوازن بين «ما كان» و«ما ينبغي أن يكون» ، باعتبار الأول مكسبا والثاني حلما ، يتطلب إبداعا في آليات الاستيعاب التي تصون مسار الخيارات الإستراتيجية من النكوص والتراجع ، وهو ما يستلزم أن لا تتحول الأعراض الجانبية إلى جوهر الاهتمام أو تصبح مبررا للسلبية والتشكيك في مجمل المسار ، كما يستدعي التعامل بعقلية الطبيب الذي يعطي للآثار السلبية حجمها الطبيعي ويجعل منها أيضا هدفا للمعالجات الشاملة التي يقترحها .

بين عطاء الجماعة واسترخاء الفرد

إن روح المؤسسة وميزتها التنافسية إنسانها ، وإذا فقدت المؤسسة إنسانها تحولت إلى جسد بلا روح .

من مسلمات العمل الإسلامي المنظم وأساسياته ، أن الإنسان هو جوهر أي عمل وروحه ، وعموده الفقري الذي بدونه لا يكون لأي عنصر آخر أي قيمة أو دور ، فإذا اتسم الإنسان المنتسب لحركة مجتمعية تراهن على تخريج الإنسان ، بالفعالية والمبادرة واليقظة الفكرية والاستيعاب التصوري ، كان ذلك عنصر قوة لتلك الحركة ، ذلك أن الدعوة إلى الله تعالى والعمل على إقامة الدين واجب على كل مسلم ومسلمة ، وهذا الواجب يؤدى على الصورة الفرديةً : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف:١٠٨] ، وعلى الصورة الجماعية : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ [آل عمران:١٠٤] .

ولذلك فإن التصور الإسلامي يجعل من الفرد الصالح المصلح أساس الجماعة ، ومن الجماعة الرسالية أساس الأمة ، ومن الأمة الشاهدة أساس الحضارة الراشدة ، مما يدل على أن الفرد في العمق هو أساس الفعل الحضاري ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد:١١] .

ومن ثم يجب على الفرد أن يكون مستوعبا لدوره ورسالته في العطاء والعمل بفعالية ، غير متكل على عمل المؤسسة أو الجماعة ؛ لأن عمل

المجموعة في نهاية المطاف هو نتاج لعمل الأفراد ، ومدى المساهمة التي يقدمونها في المشروع العام ، دونما اتكال أو انتظار أو تعليق لمسؤوليات النجاح أو الفشل على الآخرين ، ولا يصح أن يتحول التباهي بأعمال الجماعة ومؤسساتها وتخصصاتها ، إلى حالة من الاسترخاء ، عوض أن يكون محفزا على المزيد من العطاء .

هل إنجازات الجماعة بديل عن كدح الأفراد؟

ومن الأسئلة التي تحتاج إلى تعميق النظر ، السؤال عن التراكم في العمل المنظم وما يطرحه من تحديات جديدة على العمل الإسلامي ، وما إذا كان مقبولا أن تصبح إنجازات الجماعة بديلا عن عمل الفرد وكدحه وبذله ، وما إذا كان مقبولا أن يؤدي تطور العمل المؤسساتي إلى سيادة اتكالية الفرد بدل عطائه ، وانتظاريته بدل مبادرته ، واستهلاكه بدل إنتاجه ؟

وهذه الأسئلة تسعى للتفكير في سبل الوصل بين مساهمة الفرد في تقدم الجماعة وإنجازات الجماعة الحاضنة والمحفزة لجهود ومبادرات الأفراد .

ولذلك فالعمل الجماعي المنظم له دور أساسي في توسيع المجال الحيوي للحركة الإسلامية ، سواء تعلق الأمر بالجانب التنظيمي والهيكلي أو بالجانب المؤسساتي والعلائقي ، وهي الجوانب التي مكنت الحركة من تحقيق مكاسب نوعية ساهمت في تعزيز انفتاحها على المحيط والنخب ، وتطوير حضورها ومشاركتها المجتمعية ، وينبغي أن ننتبه إلى صيرورة هذا الكسب وموقع الفرد منه ، حتى لا نفقد ميزتنا التنافسية التي ترتكز على بناء الإنسان الصالح المصلح .

الإنسان النموذجي في المجموعة

إن الإنسان النموذجي في المجموعة ، هو ذلك العضو الذي ينتسب للجماعة ويؤمن بقيم الشورى والانضباط لقرارات المؤسسات ، ويجتهد في استيعاب أفكارها ومتابعة مواقفها من خلال البيانات والتصريحات والمقالات التي ينتجها قياديوها ، لكن فوق هذا وذاك ، يقوم بعمله ، ويسأل في كل وقت وحين ، عن دوره في تفعيل وإنجاز مشروع الجماعة والمؤسسة ، وعن إضافاته النوعية في مسيرتها ، وعن عمله اليومي لأجل تطورها ونجاحها . فلا ينتهي دوره بانتهاء لقاء ، أو بإنشاء تخصص يكون مسؤولا عنه أو عضوا فيه ، وإنما تبقى روح العمل فيه متوقدة حية ومتجددة العطاء بلا فتور أو استرخاء .

وإذا كانت العادة قد جرت على الاستدلال بغزوة أحد ، على عواقب عدم الامتثال لأمر الله ورسوله ، فإن التوجيه النبوي الذي جاء في صحيح البخاري عن البراء ﷺ قال : لقينا المشركين يومئذ وأجلس النبي ﷺ جيشا من الرماة وأمر عليهم عبد الله حين قال لهم : « **لا تبرحوا ، إن رأيتمونا ظهرنا عليهم فلا تبرحوا ، وإن رأيتموهم ظهروا علينا فلا تعينونا** » ، هذا التوجيه ، فيه تنبيه وتحذير من أي تراخٍ أو استرخاء أو تَخَلٍّ ، كيفما كانت الأحول سواء ظهر النجاح أو تبين الفشل ، فلا يسمح بالتخلي عن المواقع والمهام ، ولا يجوز التراخي ولا التساهل ولا التكاسل في أدائها ، كما لا يجوز التحول عنها ولا الانشغال بما سواها ، بل لا بد من الاستمرار في أدائها بنفس الحرص وبنفس الفعالية إلى آخر لحظة ، وإلى آخر رمق .

وإذا كان الاستمرار في أداء المهام داخل المعركة لا ينتهي إلا بنهايتها ، فإن مهام الدعوة إلى الله ، لا تنتهي . فلا يجوز فيها التراخي ولا التهاون ، بل على الداعية أن يستمر في مهامه إلى أن يلقى الله ، فإذا لقي ربه وهو عنه راض ، فذلك هو الفوز العظيم .

إن مقاصد العمل الإسلامي نبيلة ، ومجالاته كثيرة ومتعددة ، وتحدياته كبيرة ، وانتظارات المجتمع منه لا حدود لها ، مما يستلزم أن يكون إنسان النهضة والإصلاح ، يقظا في عمله ، مبادرا وفعالا ، يفعل أكثر مما يتكلم ، وينتج أكثر مما يستهلك ؛ وبكلمة واحدة ، إن روح المؤسسة وميزتها التنافسية إنسانها ، وإذا فقدت المؤسسة إنسانها تحولت إلى جسد بلا روح .